وزارة الصناعة والتجارة والتموين

التقرير السنوي

2017

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

جـدول المحتويـــات

الـــموضـــوع	الصفحة
المقدمة	2
كلمة معالي الوزير	3
نبذة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين	5
الهيكل التنظيمي للوزارة	6
المؤسسات المرتبطة	7
الرؤية، الرسالة، القيم الجوهرية	8
الأهداف الوطنية والمؤسسية للوزارة	9
مهام الوزارة الرئيسية	10
الخدمات التي تقدمها الوزارة	11
تحليل الوضع الاقتصادي حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي	14
إنجازات وزارة الصناعة والتجارة والتموين	21
إنجازات المؤسسات المرتبطة بالوزارة	28
الملاحـــق	
ملحق رقم (1): مؤشرات اقتصادية أساسية	38
ملحق رقم (2): اتفاقيات التجارة الخارجية	42

المقدمة

يسر وزارة الصناعة والتجارة والتموين أن تقدم التقرير السنوي للعام 2017 الذي يتضمن ملخصاً حول إنجازاتها في إطار محاور الست المتمثلة بـــ : محور تنمية الصناعة المحلية، محور تنمية التجارة، محور التامين، محور التموين وحماية المستهلك، محور تحسين بيئة الاعمال والاستثمار ومحور العلاقات الخارجية، بالإضافة لإنجازات المؤسسات التابعة للوزارة والتي يرأس مجالس إدارتها معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين، وخدماتها المقدمة لمتلقي الخدمة بالإضافة الى تحليل للبيانات والمعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وقطاعاته الصناعية والتجارية والاستثمارية على مستوى المملكة، وهي معلومات وبيانات دقيقة وشاملة.

وتأمل الوزارة في أن تكون قد وفقت في وضع إطار مرجعي يتيح لمتّخذي القرار والمهتمين والمحللين متابعة التطورات الاقتصادية في الأردن .

كلمة معالي الوزير

انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية المتمثلة في خدمة المواطن ورفعة الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، تسعى وزارة الصناعة والتجارة والتموين من خلال محاور عملها، والتي تعمل من خلالها على رفع أداء الاقتصاد الأردني من خلال تحسين الأطر التشريعية المرتبطة بالاستثمار وتعظيم الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية في أنحاء العالم جميعها وتعزيز مكانة المنتج الأردني في الأسواق العالمية مستفيدًا من الاتفاقيات التجارية التي أُبرمت مع الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة الى تعميق العلاقة مع شركائنا المحليين سواءً من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى او من القطاع الخاص الذي يعد شريكاً رئيسياً في تحقيق اهدافنا الاستراتيجية، حيث فعّلت الوزارة عدة قنوات للتواصل مع شركائها مما يسهم في تعزيز عملية التعاون المشترك الهادفة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني .

لقد شهد الاقتصاد الأردني استقراراً في العام 2017 وحافظ على معدل النمو المتحقق خلال العام 2016 وهي 2.0% على الرغم من العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه المملكة. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نموًّا حقيقيًّا نسبته 3.7% في عام 2017 مقابل نموّ نسبته 3.0% خلال العام. كذلك حافظ القطاع الصناعي الذي يعد من أهم القطاعات المساهمة في النمو الاقتصادي للمملكة خلال العام 2017 على أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة المسجلة خلال عام 2016 والبالغة 21.1% فيما ارتفعت مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة لتبلغ 0.4 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة قريبة من الصفر في عام 2016، كما يساهم القطاع الصناعي وخاصة في قطاع الصناعات التحويلية في توظيف حوالي 10% من إجمالي قوة العمل الأردنية.

ختاماً، فإنّه يسرني ان أقدم التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين للعام 2017 الذي يلخص إنجازات الوزارة وأتوجه بخالص الشكر والتقدير لكلّ من ساهم في تحقيق هذه الانجازات وساندنا في تحقيق أهدافنا لخدمة الوطن والمواطن وتطوير الاقتصاد الأردني، وأخص بالذكر القطاع الخاص الشريك الرئيس في عملية التنمية الاقتصادية. والشكر موصول إلى موظفي الوزارة المخلصين الجادين أينما وجدوا في مواقعهم. فالإنجازات لا تتأتى ولا تتحقق إلا بتضافر الجهود على المستويات جميعها،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. طارق الحموري

وزير الصناعة والتجارة والتموين

نبذة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين

أنشئت أول وزارة مستقلة للصناعة والتجارة في عهد صاحب الجلالة المغفور له- بإذن الله- الملك طلال بن عبد الله طيب الله ثراه بتاريخ 30/1/1952 ، وقد عرفت الوزارة بمسمّيات مختلفة منذ إنشائها بـ(التجارة، الاقتصاد والتجارة، الاقتصاد والإنشاء والتعمير، الاقتصاد، التجارة والإنشاء والتعمير، الاقتصاد الوطني) واستقرت تسميتها على وزارة الصناعة والتجارة منذ عام 1975، وقد تخلّل تلك الفترة تنوّع في الصلاحيات والوظائف والهيكل التنظيمي، وانبثقت عنها عدّة وزارات ومؤسسات مستقلة، وفي العام 1998 ألغيت وزارة التموين لتنتقل مهامها إلى وزارة الصناعة والتجارة، ثمّ أعيد محور التموين كمحور رئيس لتصبح وزارة الصناعة والتجارة والتموين في العام 2013 نظرًا لعدم استقرار أسعار المواد الأساسية التي تضمن تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الأردني، وتعمل الوزارة بموجب قانون الصناعة والتجارة رقم (18) لسنة 1998 ونظام تنظيم إدارة وزارة الصناعة والتجارة رقم 29 لعام 2016 .

كما اندمجت هيئة التأمين مع الوزارة وأصبحت تعمل تحت مظلتها تحت مسمّى" إدارة التأمين" وذلك تطبيقًا لقانون إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية رقم 16 لسنة 2014 الصادر بتاريخ 30 نيسان 2014.

تُنفّذ الوزارة مهامها عن طريق (إحدى وعشرين مديرية) موجودة في مركز الوزارة، و(إحدى عشرة) مديرية في المحافظات و(إثنان وخمسون) مركزًا للأعلاف موزّعة في المحافظات.

خارطة الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين

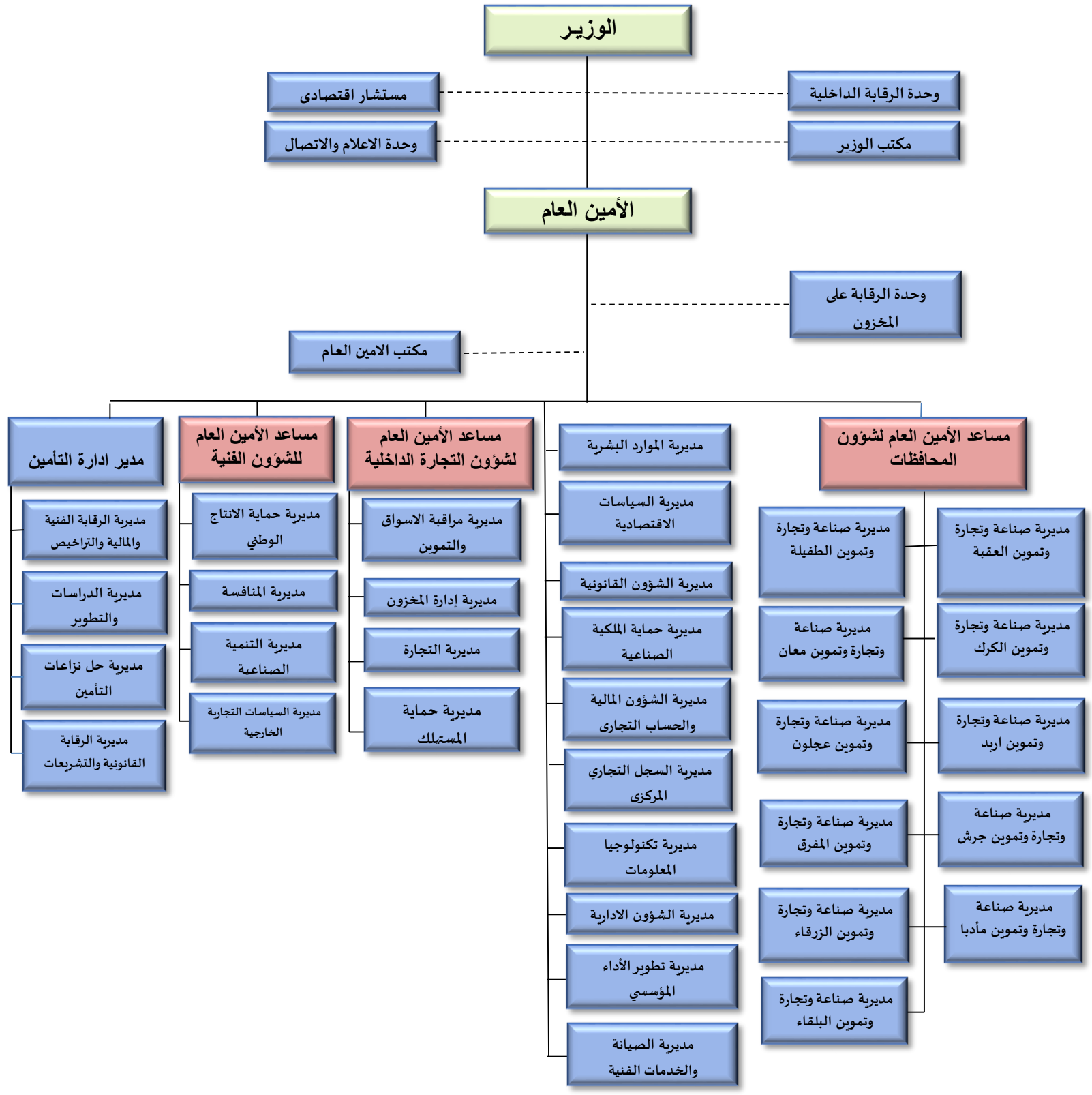

المؤسسات المرتبطة بالوزارة

مؤسسة المواصفات والمقاييس : تُعنى مؤسسة المواصفات والمقاييس بتوفير الحماية الصحية والبيئية والسلامة العامة للمواطنين، وضمان جودة المنتجات الوطنية باعتماد مواصفات قياسيّة أردنيّة تُمكّن المنتجات الوطنية من المنافسة في الأسواق المحليّة والعالميّة لدعم الاقتصاد الوطني.

المؤسّسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية : يتمثّل عملها في تمكين الشركات والمشروعات الأردنية من التطور والنمو محليًّا، وترويج منتجاتها في الأسواق الدولية.

دائرة مراقبة الشركات : تنفّذ دائرة مراقبة الشركات أدوات رقابية مالية وقانونية لتفعيل قواعد حوكمة الشركات والمشاركة الفاعلة في تعزيز الاستثمار.

المؤسسة الاستهلاكية المدنية : تساهم المؤسسة في تحقيق الأمن الغذائي وإيجاد توازن سعري وكمي للمواد الاستهلاكية بجودة عالية.

رؤية الوزارة

المساهمة في بناء وتعزيز اقتصاد وطني تنافسي وعالمي متنوع بالتشارك مع القطاع الخاص لرفع مستوى معيشة المواطن

.

رسالة الوزارة

تعزيز البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال لتكون أكثر تنافسية عن طريق تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية بما يضمن حماية حقوق كلٍّ من المستهلكين وقطاع الأعمال.

القيم الجوهرية للوزارة

الأهداف الوطنية والمؤسسية للوزارة

ينبع عمل الوزارة من الأهداف الوطنية التي أمكن استقراؤها من المبادرات الملكية المتمثلة بأربعة أهداف وطنية يتم تحقيقها عن طريق الأهداف المؤسسية المختلفة :

الهدف الوطني	الاهداف المرتبطة من البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018	الهدف الاستراتيجي
تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرا ومنفتحاً على الأسواق العالمية	• دعم الصناعة الوطنية وتعزيز تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الشركات المبتدئة والصناعات التحويلية وزيادة تنافسيتها في الاسواق العالمية . • تعظيم الصادرات الاردنية وخفض العجز بالميزان التجاري وتعزيز موقع المنتج الاردني في الاسواق العالمية وفتح اسواق جديدة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة .	• تنمية وتطوير الصناعة الوطنية وزيادة تنافسيتها . • تطوير وتحسين سياسات تنمية التجارة الخارجية من السلع والخدمات. • تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومراقبتها. • حماية حقوق المؤمن لهم وتنظيم قطاع التأمين والإشراف والرقابة عليه.
تمكين الاقتصاد الوطني من استيعاب التدفق السنوي المتنامي للأيدي العاملة الأردنية		
تعزيز محور التموين في سياسات الأمن الغذائي وحماية المستهلك وضمان جودة السلع وتوفرها في الأسواق بالأسعار المناسبة	تحقيق الامن الغذائي والتموين وحماية المستهلك وضمان جودة السلع وتوفرها في الاسواق وبالأسعار المناسبة .	ضبط الاسواق وحماية المستهلك .
		توفير مخزون استراتيجي من السلع الاساسية .
تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة	تمكين وتوفير بيئة وصولا الى الحكم الرشيد وذلك بتوفير التشريعات وبناء القدرات المؤسسية والبشرية .	رفع كفاءة وفاعلية الخدمات والموارد البشرية والمالية للوزارة.
		تعزيز منظومة النزاهة والتشديد في تطبيق محاربة الفساد.

مهام الوزارة الرئيسة

- رسم السياسات الصناعية والتجارية الهادفة إلى تنمية القطاعين: التجاري والصناعي، وزيادة تنافسية المنتج الأردني وفتح أسواق جديدة أمامه، وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية.
- تنظيم المنافسة العادلة وحماية الإنتاج الوطني.
- تعزيز سياسات الأمن الغذائي وحماية المستهلك.
- إدارة المخزون الاستراتيجي للمملكة من المواد الأساسية، وتنظيم تسعيرها وبيعها وتخزينها.
- مراقبة الأسواق، وضمان جودة المواد وتوفر السلع بالأسعار العادلة.
- المساهمة في تعزيز البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال في المملكة، وإعداد قاعدة بيانات بالأنشطة الصناعية والتجارية والاقتصادية وتحديثها.
- الإشراف على إعداد مشروعات الاتفاقيات والبروتوكولات الصناعية والتجارية والاقتصادية التي تكون المملكة طرفًا فيها.
- حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من أعمال التأمين، ومراقبة الملاءة المالية للشركات لتوفير غطاء تأميني لحماية هذه الحقوق، وزيادة الوعي التأميني.
- العمل على رفع أداء شركات التأمين وزيادة كفاءتها وتأهيل العاملين في قطاع التأمين وإعداد الدراسات والإحصاءات عن أعمال التأمين في الاردن.

الخدمات التي تقدمها الوزارة

الخدمات والمنتجات الرئيسة التي تقدمها الوزارة :

- خدمات السجل التجاري المركزي :
  - تسجيل الأسماء التجارية
  - تسجيل المؤسسات الفردية.
  - تسجيل الوكلاء والوسطاء والوكالات التجارية
  - خدمات التأجير التمويلي
- خدمات الملكية الصناعية :
  - تسجيل العلامات التجارية.
  - تسجيل براءات الاختراع.
  - تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية.
  - متابعة حقوق الملكية الصناعية.
- خدمات التجارة :
  - إصدار رخص الاستيراد والتصدير
  - إصدار بطاقة مستورد الكترونية.
  - المصادقة على صحة اختام وتواقيع الغرف التجارية والصناعية.
- خدمات إدارة المخزون :
  - ترخيص المخابز والمطاحن.
- خدمات الصناعة :
  - احتساب القيمة المضافة المحلية للمنتجات.
  - المصادقة على شهادات المنشأ.
  - منح صفة المصدر المعتمد.
  - التخليص المحلي لمنتجات المناطق المؤهلة.
  - اعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي.
  - اصدار شهادة قائم ومنتج، منتج وحيد.
  - حماية الإنتاج الوطني من الممارسات التجارية الدولية الضارة مثل: تزايد المستوردات والدعم والإغراق.

- خدمات حماية المنافسة :
  - النظر في شكاوى الاخلال بالمنافسة
  - الرد على الاستشارات المتعلقة بالمنافسة
  - الرد على طلبات التركز الاقتصادي وطلبات الاستثناء.
- خدمات الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك :
  - الإشراف على التنزيلات وحملات الترويج وتقديم الجوائز.
  - الرقابة على الأسواق وضبط الممارسات المخالفة.
  - حماية حقوق المستهلكين وضبط منشآت الاعمال دون الاضرار بها.
- خدمات التأمين :
  - منح تراخيص وإجازات ممارسة أعمال التأمين والخدمات التأمينية المساندة.
  - حل نزاعات التأمين وتعويض المتضررين من حوادث المركبات.
  - توعية المواطنين تأمينيا بحقوقهم والتزاماتهم وإصدار نشرات التوعية التأمينية
  - تأهيل العاملين في قطاع التأمين وإعداد ونشر الدراسات والإحصاءات عن أعمال التأمين في الاردن.

الخدمات الالكترونية التي تقدمها الوزارة عبر الموقع الالكتروني وتطبيق الهواتف الذكية :

- الخدمات التفاعلية :
  - خدمة استخراج صور مصدقة عن السجل التجاري والاسماء التجارية عن طريق الموقع الالكتروني/تطبيق الهواتف الذكية.
  - خدمة سجل المأجورات المنقولة عن طريق الموقع الالكتروني/تطبيق الهواتف الذكية.
- الخدمات الاستعلامية :
  - استعلام المؤسسات الفردية بواسطة (رقمها الوطني، الرقم الوطني لمالك المؤسسة، رقم السجل والمحافظة، اسم صاحب المؤسسة، الاسم التجاري للمؤسسة، وصف الغاية، المؤسسات المسجلة حسب رأس المال، المؤسسات القائمة خلال فترة، المؤسسات المسجلة حسب جنسية المالك، المؤسسات المشطوبة خلال فترة والمؤسسات المسجلة حسب القطاع).

- استعلام الأسماء التجاريّة بواسطة (الاسم التجاري، صاحب الاسم التجاري، رقم التسجيل والمحافظة، وصف الغاية، الأسماء التجاريّة المسجلة خلال فترة والأسماء التجاريّة المسجّلة حسب حالتها).
- استعلام الموافقات المسبقة للغايات التجاريّة.
- استعلام العلامات التجاريّة بواسطة (رقم أو اسم العلامة، واسم المالك، والاستعلام عن طلب تسجيل العلامة بواسطة رقم الوارد).
- استعلام بطاقات المستورد بواسطة (اسم المستورد والبطاقات المنتهية خلال فترة).

- خدمة تقديم الشكاوى والاقتراحات :
  - شكاوى الأسواق والتموين
  - شكاوى حماية المستهلك
  - شكاوى الانتاج الوطني
- خدمات المعلومات :
  - إحصائيات المؤسسات الفردية وتشمل (رؤوس الأموال المسجلة موزّعة حسب القطاعات الاقتصادية، رؤوس الأموال المسجلة موزعة حسب المحافظات، رؤوس الأموال الأردنية موزعة حسب القطاعات الاقتصادية، رؤوس الأموال العربيّة موزّعة حسب القطاعات الاقتصاديّة، رؤوس الأموال الأجنبيّة موزّعة حسب القطاعات الاقتصاديّة ورؤوس الأموال المسجلة موزعة حسب الجنسيات)
  - إحصائيات العلامات التجارية حسب الأصناف وبلد المنشأ.
  - دليل خدمات الوزارة الإلكتروني الذي يحتوي على تفاصيل كلّ خدمة مقدمة في الوزارة.
- خدمة قياس رضى متلقي الخدمة online.

تحليل الوضع الاقتصادي حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي

انطلاقًا من الأهداف الوطنية والمتمثلة بتطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرًا ومنفتحًا على الأسواق الإقليميّة والعالميّة، و تمكين الاقتصاد الوطني من استيعاب التدفق السنوي المتنامي للأيدي العاملة الأردنية التي تعمل الوزارة على تحقيقها لخدمة الوطن والمواطن، سنستعرض بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضع الاقتصادي للمملكة بشكل عام :

اولًا : المؤشّرات النقديّة :

1. السيولة المحليّة (M2)[1] :

ارتفعت السيولة المحليّة في عام 2017 بمقدار 0.1 مليار دينار بنسبة 0.3% عن مستواها المسجل في نهاية العام 2017 لتبلغ 33 مليار دينار، مقابل 32.9 مليار دينار عام 2016.

2. رصيد الاحتياطيات الأجنبية[2] :

بلغت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2017 ما مقداره 14.4 مليار دولار مقابل 14.5 مليار دولار في نهاية عام 2016، وهذا المستوى من الاحتياطيات الأجنبيّة يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8 شهور.

ثانيًا : مؤشرات الأسعار والإنتاج :

1. الناتج المحلي الإجمالي (GDP)[3] :

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نموًّا حقيقيًّا نسبته 3.7% ليصل الى 28,448.5 مليون دينار في عام 2017 مقابل نموّ نسبته 3.0% خلال العام 2016.

(1): مكوّنات السيولة المحلية تتمثل في: النقد المتداول، ودائع تحت الطلب بالدينار والدولار وودائع توفير ولأجل، المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.
(2): المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.
(3): الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية، المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.

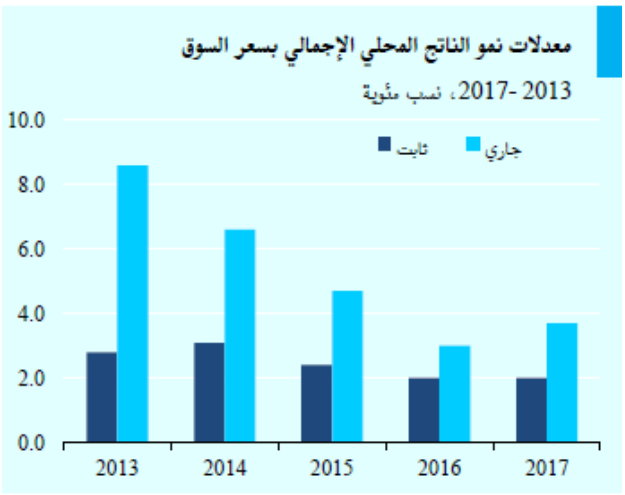

رسم بياني رقم (1)

2. معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)[1] :

بلغ معدل التضخم، مقاسًا بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك ما نسبته 3.3% عام 2017 بالمقارنة –0.9% و–1.8% خلال عامي 2015 و 2016 على التوالي، والرسم البياني أدناه يبيّن معدل التضخم لأربع سنوات سابقة مع التغير النسبي لكل سنة :

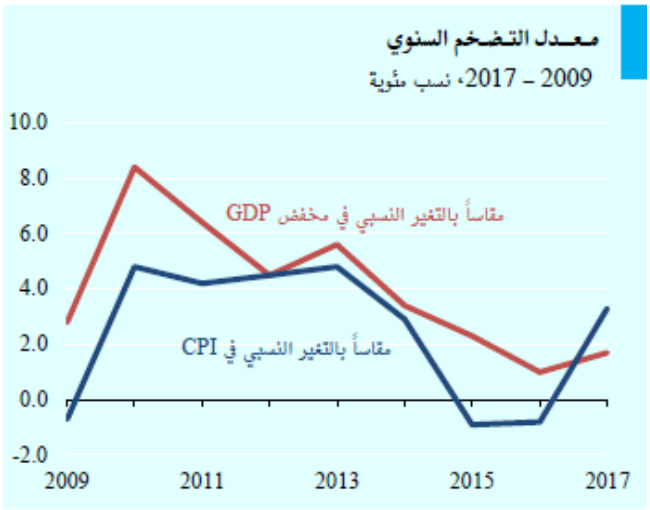

رسم بياني رقم (2)

3. الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين ولكميات الإنتاج الصناعي[2] :

(1): المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.
(2): أولية، تعدّ من المؤشرات القطاعية الجزئية وتم اختيارها لأهميتها لوزارة الصناعة والتجارة والتموين وللقطاع الصناعي، المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017 ودائرة الإحصاءات العامة.

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين خلال العام 2017 بنسبة بلغت 4.1% على الرغم من انخفاض اسعار الصناعات الاستخراجية.

كما شهد الرقم القياسي العام لكميّات الإنتاج الصناعي تراجعاً بنسبة 0.7% في العام 2017 بالمقارنة مع تراجع نسبته 2.1% خلال العام 2016.

ثالثًا : مؤشرات المالية العامة :

1. العجز المالي(1) :

شهدت الموازنة العامّة تحسناً في أدائها خلال العام 2017 حيث ركزت الحكومة على تعزيز الإيرادات المحلية، فقد انخفض عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية بحوالي 130.7 مليون دينار، ليصل الى 747.9 مليون دينار (2.6% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 878.6 مليون دينار (3.2% من GDP) خلال العام 2016، وفي حال استثناء المنح الخارجية البالغة 707.7 مليون دينار، يرتفع العجز المالي إلى 1,455.6 مليون دينار، او ما نسبته 5.1% من GDP، بالمقارنة مع ما نسبته 6.2% في عام 2016.

2. المديونية العامّة(2) :

- انخفض رصيد إجمالي الدين العام الداخلي بواقع 391.6 مليون دينار في نهاية العام 2017، ليسجل ما مقداره 15,402.1 مليون دينار (53.8% من الـ GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية العام 2017 عن مستواه في نهاية عام 2016 بمقدار 1,568.2 مليون دينار ليبلغ 11,867.2 مليون دينار (41.5% من الـGDP)، مقابل 10,299 مليون دينار (37.5% من الـGDP) في العام 2016 .
- وعليه إرتفع إجمالي الدين العام نهاية عام 2017 بمقدار 1,176.6 مليون دينار، ليصل الى 27,269.3 مليون دينار (95.3% من الـGDP) مقابل ما نسبته 95.1% من الناتج المحلي الإجمالي نهاية عام 2016.

(1)،(2): المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.

رابعًا : مؤشرات القطاع الخارجي :

1. صادرات المملكة ومستورداتها من السلع والخدمات :

- بلغت قيمة الصادرات الكلية خلال عام 2017 (5303.1) مليون ديناراً بإنخفاض نسبته (1.1%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، وبلغت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2017 ما مقداره 4474.2 مليون ديناراً بإرتفاع نسبته 1.8% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016، وبلغت قيمة المعاد تصديره 828.9 مليون ديناراً خلال عام 2017 بإرتفاع نسبته 5.6% مقارنة بنفس الفترة من عام 2016.
- أما المستوردات، فقد بلغت قيمتها 14488.6 مليون ديناراً خلال عام 2017 بإرتفاع نسبته 5.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016.

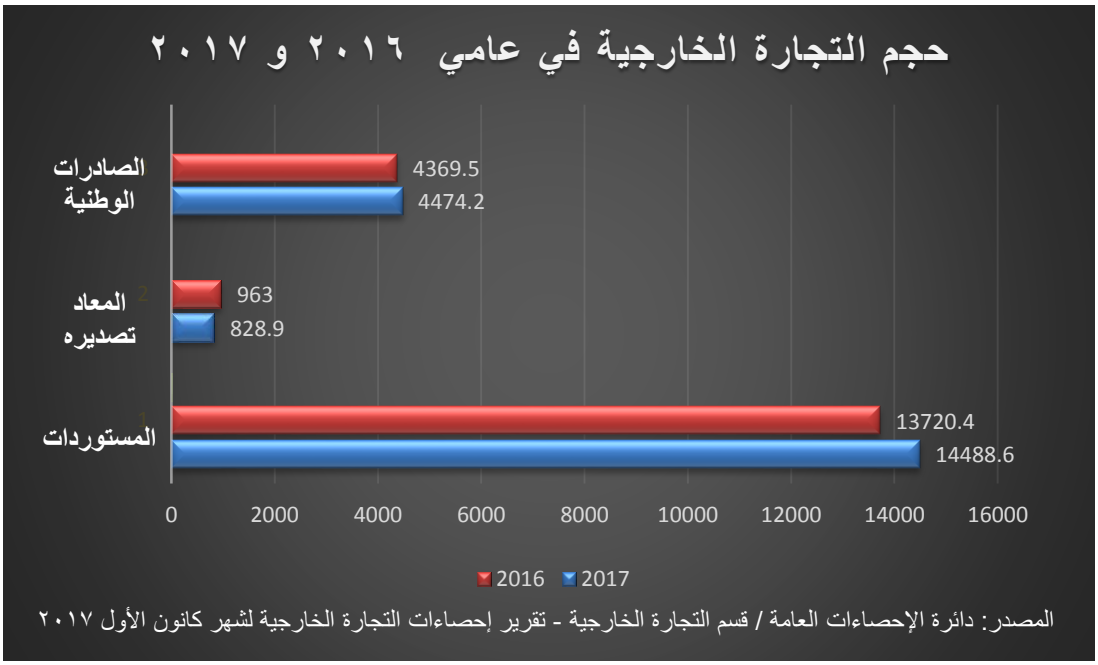

رسم بياني رقم (3)

- وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة، فقد إرتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الألبسة وتوابعها بنسبة 9.6% والبوتاس الخام بنسبة 10.2% والاسمدة بنسبة 21.7%، فيما إنخفضت قيمة الصادرات الوطنية من محضرات الصيدلة بنسبة 4.4% والخضار والفواكه بنسبة 6.3% والفوسفات الخام بنسبة 19.3%. أما على صعيد التركيب السلعي للمستوردات، فقد ارتفعت قيمة المستوردات من النفط الخام ومشتقاته بنسبة 23% والآلات والأدوات الآلية

وأجزائها بنسبة 39.4% والعربات والدراجات وأجزائها بنسبة 7.4% والآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها بنسبة 4.1% واللدائن ومصنوعاتها بنسبة 3.4%، فيما إنخفضت قيمة المستوردات من الحبوب بنسبة 28.2%.

- أما بالنسبة لأبرز الشركاء في التجارة الخارجية، فقد إرتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول إتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 6.9% ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.8%، والدول الآسيوية غير العربية بنسبة 3.1% ومن ضمنها الهند بنسبة 5.8% ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 6.5% ومن ضمنها هولندا بنسبة 35.1%، فيما إنخفضت قيمة الصادرات الوطنية إلى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 3.3% ومن ضمنها السعودية بنسبة 11.6%. أما بالنسبة للمستوردات، فقد إرتفعت قيمة المستوردات بشكل واضح من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 10.6% ومن ضمنها السعودية بنسبة 16.9%، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 50.2% ومن ضمنها الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 49.1%، فيما إنخفضت قيمة المستوردات من الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 0.8% ومن ضمنها اليابان بنسبة 9.9% ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.9% ومن ضمنها إيطاليا بنسبة 3.9%.

أهم السلع المصدرة والمستوردة خلال عامي 2016 و 2017							
(القيمة بالمليون دينار أردني)							
الصادرات الوطنية				المستوردات			
السلع	2016	2017	نسبة التغير (%)	السلع	2016	2017	نسبة التغير (%)
الألبسة وتوابعها	1004.4	1100.9	9.6	النفط الخام ومشتقاته	1936.8	2381.7	23.0
محضرات الصيدلة	467.7	446.9	-4.4	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها	1027.5	1431.9	39.4
الخضار والفواكه	393.1	368.5	-6.3	العربات والدراجات وأجزائها	1370.6	1472.5	7.4
البوتاس الخام	302.0	332.9	10.2	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها	835.2	869.6	4.1
الفوسفات الخام	330.7	266.8	-19.3	الحبوب	681.4	489.0	-28.2
الأسمدة	199.7	243.1	21.7	اللدائن ومصنوعاته	486.1	502.7	3.4
المواد الأخرى	1698.9	1715.1	1.0	المواد الأخرى	7382.8	7341.2	-0.6
الصادرات الوطنية	**4396.5**	**4474.2**	**1.8**	**إجمالي المستوردات (2)**	**13720.4**	**14488.6**	**5.6**
المعاد تصديره	**963.0**	**828.9**	**-13.9**				
إجمالي الصادرات الكلية (1)	**5359.5**	**5303.1**	**-1.1**	**العجز التجاري (1) – (2)**	**-8360.9**	**-9185.5**	**9.9**
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ قسم التجارة الخارجية/ تقرير إحصاءات التجارة الخارجية خلال كانون الأول 2017							

جدول رقم (1)

2. عجز الميزان التجاري[1] :

شهد العجز في الميزان التجاري للمملكة (الصادرات الكليّة مطروحًا منها المستوردات) ارتفاعاً بنسبة 9.9% ليبلغ 9,185.5 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنة مع مستواه خلال عام 2016.

(1): المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.

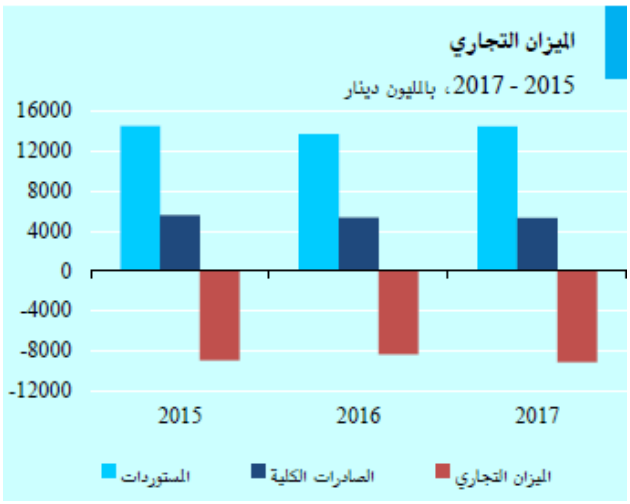

رسم بياني رقم (4)

3. عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات[1] :

سجّل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزًا مقداره 3,018.0 مليون دينار (10.6% من GDP) في العام 2017 مقارنة مع 2,618.5 مليون دينار (9.5% من GDP) في العام 2016.

4. رصيد الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في المملكة[2] :

ارتفع رصيد الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة في المملكة بمقدار 1.223.3 مليون دينار ليبلغ 24,058.7 مليون دينار.

(1) يمثل الحساب الجاري مجموع الميزان التجاري وحساب الخدمات وحساب الدخل وصافي حساب التحويلات الجارية، المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.
(2) المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني 2017.

إنجازات وزارة الصناعة والتجارة والتموين

1) محور تنمية التجارة :

- إصدار 80 رخصة استيراد، 2019 رخصة تصدير 7699 بطاقة مستورد.
- تدقيق دعوات عطاءات وتنفيذ عقود اتفاقيات لـ 20 باخرة قمح 12 باخرة شعير.
- إعداد السياسة التجارية الخارجية للأعوام (2018 – 2022) بهدف تنمية التجارة الخارجية وزيادة الصادرات وفتح أسواق واعدة للمنتجات الأردنية، حيث تم رفعها إلى رئاسة الوزراء بتاريخ 2018/1/2، وإقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (6182) تاريخ 2018/1/29.

2) محور العلاقات الخارجية:

- افتتاح معبر طريبيل بتاريخ 2017/8/30، وتم السماح لدخول مركبات الشحن العراقية فارغة الى المملكة بقصد التحميل، بحيث تكون عمليات النقل بين البلدين (Back to Back) ولمدة 6 شهور من تاريخ فتح الحدود.
- الحصول على موافقة الجانب العراقي للحصول على استثناء للصادرات الأردنية إلى العراق من قرار فرض رسوم جمركية بنسبة 30% بواقع (399 منتج).
- الحصول على قرار مصري بتسهيل وتسريع إجراءات التسجيل للشركات الأردنية المصدرة إلى مصر خلال أسبوع.
- الحصول على خصم مقداره 50% من رسوم عبور البواخر والسفن عبر قناة السويس الى ميناء العقبة.
- عقد عدد من اللجان المشتركة مع الدول العربية والأجنبية مثل: السعودية ومصر والمغرب، والعراق وفلسطين والسودان وكينيا والهند وتركيا والامارات وتونس والتي تم خلالها بحث سبل التعاون التجاري مع هذه الدول إلى جانب إيجاد حلول لكافة القضايا والصعوبات التي تواجه الصادرات الأردنية إلى هذه الدول، إلى جانب عقد منتديات الأعمال والبعثات التجارية بمشاركة رجال

الاعمال وممثلي القطاع الخاص مع عدد من الدول العربية والأجنبية كالعراق والسعودية وفرنسا والتشيك والنمسا وليتوانيا وكينيا وتنزانيا وإثيوبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري مع عدد من الدول مثل الاتحاد الأورو أسيوي والتشيك والهند.
- الترتيب لاجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الأطراف في اتفاقية إقامة منطقة التبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية (اتفاقية أغادير) بتاريخ 2017/3/27، وذلك على هامش أعمال الدورة (28) للقمة العربية المنعقدة في الأردن، والتي أقرت بالموافقة على انضمام كل من دولة فلسطين والجمهورية اللبنانية إلى الاتفاقية المذكورة.
- اطلاق مبادرة وطنية باسم "ائتلاف التجارة" بهدف تعزيز المنافع والفرص التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية وزيادة فرص التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين.
- رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين وعلى المستوى الوزاري التحضيري لاجتماعات مجلس الجامعة على مستوى القمة والتي عقدت في عمّان خلال الفترة 23-2017/3/26.

3) محور تنمية الصناعة المحلية:

- تم تسجيل 91 براءة إختراع.
- بلغ عدد العلامات التجارية المسجلة 5055 علامة.
- تم تسجيل 89 رسم ونموذج صناعي خلال العام 2017.
- تم التعامل مع 34 قضية منافسة منها 12 شكوى، 12 استشارة، 4 طلبات تحري ودراسات، 5 طلبات تركز واستثناء واحد.
- صدور قانون الرقابة والتفتيش على الانشطة الاقتصادية رقم 33 لسنة 2017.
- حوسبة إجراءات التفتيش والذي يعد إحدى المحاور الرئيسية للبرنامج الوطني لتطوير التفتيش على المنشآت الاقتصادية.

- الانتهاء من إعداد مسودات التشريعات الناظمة للمنشأ وإصدار شهادات المنشأ وآلية ترصيد الكميات المصدرة من الثروات الطبيعية.

- منح 10 شركات ارقام تفويض جمركية لغايات التصدير الى الاتحاد الاوروبي في اطار قرار تبسيط قواعد المنشأ، وقامت 3 شركات بالتصدير إلى الاتحاد الأوروبي بموجب قرار تبسيط قواعد المنشأ بقيمة تتجاوز (1.64 مليون يورو).
- عقد منتديات للاستثمار ورجال الأعمال للترويج للقرار الخاص بتبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي في كل من بروكسل والتشيك والنمسا وفرنسا.

- اقرار السياسة الصناعية 2017-2021 من قبل مجلس الوزراء في تاريخ 2017/9/13 بهدف توسيع قاعدة الانتاج الصناعي وزيادة الطاقة الانتاجية المتاحة وتوفير فرص عمل للأردنيين.
- صدور قرار مجلس الوزراء الموقر بالموافقة على برنامج دعم بديل للصناعة الوطنية سيتم توجيهه لجميع القطاعات الصناعية ""برنامج "الإعفاء الجزئي بنسبة 70% على صافي الدخل من الصناعة" وسيتم البدء بالعمل به اعتباراً من 2019/1/1 .
- تمديد العمل بقرار مجلس الوزراء بالموافقة على عدد من الإجراءات لتنظيم قطاع الاسمنت.
- توقيع اتفاقية ما بين وزارة العمل ووزارة الصناعة والتجارة والقطاع الخاص / غرف الصناعة حول برنامج الاحلال والتدريب والتشغيل.
- استكمال إنشاء مدن صناعية في أربعة محافظات: السلط وجرش ومأدبا والطفيلة.
- فرض رسم حماية على الالمنيوم حماية للصناعة المحلية بواقع 400 دينار/طن.

4) محور تحسين بيئة الأعمال والاستثمار:

- إعداد خطة للرسائل القصيرة للتواصل مع للمواطنين وقطاع الاعمال من خلال الرسائل القصيرة التوعوية والترويجية واعلام عن حالة معاملة حيث تم ارسال 4,134,804 رسالة خلال العام 2017.
- تسجيل 5335 اسم تجاري، 65 وكيل تجاري، 168 وكالة تجارية و 8484 مؤسسة فردية.

- بلغ رأس المال المسجل للمؤسسات الفردية (62.5) مليون دينار للعام 2017.
- إقرار نظام معدل لنظام رســـوم وضـــع الأموال المنقولة تأمين لدين لســـنة 2017 بتاريخ 2017/12/24
- صـــدور قرار مجلس الوزراء تاريخ 2017/11/15 بإلغاء الموافقات المســـبقة غير الأمنية للتسجيل.
- صدور قرار مجلس الوزراء تاريخ 2017/11/15 بالموافقة على البدء بتطبيق نظام التصنيف القياسي للأنشطة الاقتصادية ISIC4.
- صدور قانون المعدل لقانون الشركات رقم 34 لسنة 2017.
- صدر نظام الإعفاءات للشركات الأجنبية غير العاملة رقم (91) لسنة 2017 بتاريخ 2017/8/20 وذلك إستنادا لأحكام بمقتضى الفقرة (ط) من المادة (248) من قانون الشركات النافذ رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته ودخل حيز النفاذ.
- صدور نظام تصفية الشركات رقم (122) لسنة 2017 بتاريخ 2017/12/31.
- صدور قانون المعدل لقانون براءات الاختراع رقم (16) لسنة 2017 وكذلك قانون المعدل لقانون براءات الاختراع رقم (17) لسنة 2017.
- اعتماد نموذج موحد للتسجيل يتم على أساسه توثيق كافة بيانات الشركات والشركاء وضمان أن تنتقل هذه النماذج تلقائياً إلى جهات الترخيص المختلفة.
- افتتاح مكتب خارجي لدائرة مراقبة الشركات في مدينة السلط لتقديم خدمات التسجيل والتعديل والشطب وإيداع البيانات المالية وإصدار الشهادات.
- الانضـــمام لمعاهدة التعاون بشـــأن البراءات PCT، ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ بتاريخ 2017/6/9، وتم إيداع أول طلب لتســـجيل براءة اختراع دولي من خلال المكتب الأردني بواسطة المعاهدة بتاريخ 2017/10/6.
- تقديم الخدمات الالكترونية المتعلقة باستخراج شهادات عن السجلات والأسماء التجارية (الصور المصدقة)، وإطلاق سجل المأجورات المنقولة الالكتروني.
- توسيع قاعدة الربط الالكتروني مع السجل التجاري مع جميع الجهات والوزارات الرسمية من خلال نظام الربط البيني الحكومي SGN و 4 جهات ربط اجرائي.
- إجراء التحقيقات في10 شكاوى وإبداء الرأي في 7 استشارات مقدمة بخصوص المنافسة في العام 2016 و12 شكوى و12 استشارة في العام 2017.

- صدور تعليمات ترخيص ممارسة المهن من داخل المنزل ضمن حدود المناطق البلدية لسنة 2017 وكذلك صدور تعليمات ترخيص ممارسة المهن من داخل المنزل داخل حدود امانة عمان الكبرى لسنة 2017.

- منح الاجهزة والمعدات المرتبطة بتمديد خطوط الغاز الطبيعي الى باب المصنع الاعفاءات الواردة في قانون الاستثمار رقم (30) لسنة 2014 شريطة اعتبارها من الموجودات الثابتة.
- اعداد تعليمات الاشراف على اجتماعات الهيئة العامة للشركات المساهمة العامة لسنة 2017 وما يتفق ومتطلبات قواعد حاكمية الشركات ورفعها إلى رئاسة الوزراء.
- انشاء وحدة دعم التكنولوجيا والابتكار في العام 2017.
- إطلاق جائزة حماية الملكية الصناعية للعلامات التجارية لسنة (2017) والفئة المستهدفة طلاب المدارس الحكومية والخاصة بهدف تعريف هذه الفئة بحقوق الملكية الصناعية.
- وُقعت في وزارة الصناعة والتجارة والتموين بتاريخ 2017/11/13 اتفاقية تنفيذ مشروع لتحسين بيئة الاعمال وتعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO لمدة ثلاث سنوات .
- تأسيس وحدة وطنية لاتفاقية التجارة الحرة الأردنية– الأمريكية للقيام بمهام الأمانة العامة لائتلاف تجارة وأعمال التنسيق وتوحيد الجهود الوطنية لتقوية علاقات التجارة والاستثمار بين الأردن والولايات المتحدة الامريكية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

5) محور التموين وحماية المستهلك :

- صدور قانون حماية المستهلك رقم 7 لسنة 2017 وتعديل نظام تنظيم وإدارة الوزارة رقم 1998/94 لغايات استحداث مديرية حماية المستهلك.
- إصدار تعليمات الرقابة على الاسواق رقم 2017/13 خلال النصف الأول من العام.
- تنفيذ 2230 جولة رقابية على الاسواق و 43000 منشأة بهدف التوعية.
- تم التعامل مع 1998 شكوى خلال العام 2017 ومعالجة (49) شكوى تتعلق باختلالات البيع بين المزود والمستهلك بما فيها عقود البيع في العام 2017.

- بلغ عدد قضايا حماية المستهلك التي تم التحقيق فيها 49 قضية.
- إعداد السياسة التموينية 2018–2022 ورفعها إلى الرئاسة بتاريخ 2017/12/26 والتي تهدف إلى تعزيز الامن الغذائي وتوفير السلع الضرورية لكافة المقيمين على أرض المملكة من خلال بناء مخزون استراتيجي من المواد الأساسية (القمح والشعير والمواد العلفية) والمواد التموينية والضرورية، وتنظيم حرية آليات الأسواق تحقيقاً للتوازن في السوق بشكل يكفل حماية جميع أطراف العملية التبادلية.
- تكثيف الرقابة على الأسواق من حيث الالتزام بالأسعار وإعلانها والعمل على وضع سقوف سعرية للارتفاع غير المبرر للأسعار كمنتج البيض والدجاج والبطاطا.
- القيام بتثبيت أسعار بيع المواد في اسواق المؤسسة المدنية في العام 2017 بنفس اسعار العام 2016، وتقديم الدعم للمؤسستين المدنية والعسكرية بمبلغ 10 مليون دينار في موازنة العام 2018 بهدف المحافظة على أسعار المواد الغذائية وحماية للطبقة الفقيرة والمتوسطة.
- تأمين 972 الف طن من المخزون الاستراتيجي للمملكة من القمح بواقع (12.2 شهر) و660 الف طن من الشعير بواقع (11 شهر) للعام 2017.
- توعية المستهلك بأنماط الاستهلاك السليم وحقوق المستهلك من خلال إصدار 26 نشرة الاسترشادية لأسعار المواد الغذائية على موقع الوزارة الالكتروني والصحف.
- إنشاء مديرية لحماية المستهلك في الوزارة إلى جانب تشكيل مجلس حماية المستهلك برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتموين وعقد الاجتماع الاول للمجلس بتاريخ 2017/10/15 لاتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان التطبيق الأمثل لقانون.
- اعداد 26 نشرة استرشادية للمواد التموينية والاساسية خلال العام 2017.
- إعداد 80 تقرير حول الأسعار للمواد الأساسية والتموينية والخضار والفواكه خلال العام 2017.

6) محور التأمين :

- بلغت عدد الشكاوى التي استقبلتها إدارة التأمين خلال عام 2017 (759) شكوى في حين كانت في العام 2016 (645) شكوى، وتم تسوية (666) شكوى منها.
- بلغت عدد المطالبات التي تلقاها صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات خلال عام 2017 (234) في حين بلغت عام 2016 (131) مطالبة.

- إصدار تعليمات معدله لتعليمات أسس تحديد حجم الاكتتاب في التأمين الإلزامي للمركبات رقم (1) لسنة 2017، الصادرة بموجب احكام الفقرة (ب) من المادة (5) من نظام التأمين الإلزامي للمركبات رقم (12) لسنة 2010.
- أتمتة الامتحانات المقررة لترخيص مقدمي الخدمات التأمينية المساندة بكافة فروعها.
- إرسال رسائل توعية تأمينية SMS لـ1.1 مليون مستقبل خلال عام 2017 مقارنة بـ700 الف مستقبل خلال عام 2016، ونشر رسائل توعية تأمينية بالوسائل الالكترونية (facebook, egov, website).
- بهدف تعزيز الشفافية وتوفير معلومات دقيقة للمواطن تساعده على اختيار شركة التأمين التي تلبي احتياجاته بالإضافة لحثّ شركات التأمين على تحسين أدائها والارتقاء بمستوى خدماتها، تم نشر مؤشر الشكاوي على كافة شركات التأمين (لتأمين المركبات) لعام 2016.
- إعداد ونشر الدراسات والإحصاءات المتعلقة بقطاع التأمين الأردني بهدف توفير البيانات للباحثين والمهتمين، والتي تضمنت تقرير نتائج اعمال قطاع التأمين لعام 2016 باللغة العربية والانجليزية، وإحصاءات مفصلة عن التأمين الطبي الخاص لعام 2016 من خلال شركات التأمين والصناديق الذاتية التمويل المدارة من قبل شركات إدارة أعمال التأمين، والنشرة الاحصائية الشهرية للمؤشرات الأساسية حول أداء قطاع التأمين.
- الاستمرار بطرح شهادات مهنية في التأمين ومشاركة (75) مشارك فعال في البرامج المختلفة خلال عام 2017، بالإضافة لـ (68) مشارك مسجلين مباشرة مع المعاهد المختلفة تقدموا للامتحانات التي تشرف إدارة التأمين عليها، وحصول (8) مشاركين على شهادات مهنية مختلفة في التأمين خلال عام 2017. عقد دورة "مقدمة في التأمين ومستندات التأمين" باللغة العربية بالتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية BIBF. ويشار الى توسيع قاعدة المستفيدين من برامج التأهيل المهني في التأمين من خلال الوزارة لتشمل المهتمين بقطاع التأمين وتبسيط الاجراءات من خلال إتاحة المجال لتقديم بعض الامتحانات الكترونياً مما يتيح التقدم لها في أي وقت خلال العام بدلا من الأوقات المحددة للامتحانات الورقية (مرتين سنوياً) بالإضافة لتقليل التكاليف على المشاركين.

إنجازات المؤسسات المرتبطة بالوزارة

1) مؤسسة المواصفات والمقاييس (JSMO):

الجدول رقم (2) أدناه يبين اهم إنجازات مؤسسة المواصفات والمقاييس في عام 2017 مقارنة بالعام 2016 :

	البند	عام 2016	عام 2017
1- مديرية التقييس			
1	عدد المواصفات القياسية والقواعد الفنية المعتمدة	57	43
2	عدد الاستشارات الفنية التي تم الرد عليها	320	323
3	عدد اجتماعات اللجان الفنية	170	128
2- مديرية المقاييس			
1	عدد مضخات المحروقات التي تم التحقق منها بشكل دوري	7423	8412
2	عدد محطات المحروقات التي تم التحقق منها بشكل فجائي	510	612
3	عدد محطات المحروقات التي تم زيارتها للصيانة	375	403
4	عدد صهاريج توزيع المحروقات التي تم التحقق منها دوريا	671	845
5	عدد صهاريج توزيع المحروقات التي تم التحقق منها فجائيا	357	354
6	عدد صهاريج توزيع المحروقات التي تم التحقق منها بعد الصيانة	279	218
7	عدد عدادات التاكسي التي تم التحقق منها دوريا	19855	19244
8	عدد معبئي الغاز الذين تمت زيارتهم	15	14
9	عدد موزعي الغاز أو عدد السيارات التي تم التحقق منها	237	273
10	عدد موازين الصاغة التي تم التحقق منها بشكل فجائي (ملاحظة: يتم التحقق دورياً في عام وفجائياً في العام الذي يليه)	443 دوري	96
11	عدد المحلات التجارية التي تم زيارتها فجائيا للتحقق من أوزانها وموازينها	504	543
12	عدد أصناف العبوات المعبأة مسبقا التي تم التحقق منها	1579	1425
13	عدد العيادات والمستشفيات التي تم التحقق من أجهزة الضغط الطبية لديها	43	23
14	عدد الأوزان التي تمت معايرتها	311	424
15	عدد الموازين التي تمت معايرتها	377	366
16	عدد القبانات الأرضية التي تمت معايرتها أو التحقق منها	236	311

	البند	عام 2016	عام 2017
17	عدد أدوات قياس الضغط الطبية المستوردة التي تم التحقق منها	3383	2798
18	عدد أدوات قياس الحرارة الطبية المستوردة التي تم التحقق منها	6851	2967
19	عدد أدوات قياس الطول المستوردة التي تم التحقق منها	1073	992
20	عدد عدادات الماء المستوردة التي تم التحقق منها	89	265
21	عدد عدادات الكهرباء المستوردة التي تم التحقق منها	302	156
22	عدد الشكاوى الواردة والمتعلقة بأدوات القياس (المترولوجيا):	234	263
	محطات محروقات	131	193
	مبررة	23	12
	صهاريج محروقات	20	20
	مبررة	10	7
	مستودعات وموزعو غاز	58	35
	مبررة	32	24
	عبوات معبأة مسبقاً	16	9
	مبررة	9	3
26	عدد الإجراءات القانونية المتخذة بحق:		
	محطات محروقات	16	13
	صهاريج محروقات	34	20
	وكالات غاز	6	6
	عدادات تاكسي	37 مصادرة + 14 تحويل مدعي	31 مصادرة عداد+ 25تحويل مدعي
	أصناف مخالفة من العبوات المعبأة مسبقاً	51	84
3- مديرية شهادات المطابقة			
1	عدد المنتجات الحاصلة على علامة الجودة	111	113
	منح جديد	22	20
	تجديد	32	49
	متابعة لاحقة	57	44
2	منح شهادات المطابقة	4090	3569
3	عدد المزارع الحاصلة على شهادة global gap	1	4
4- مديرية المصوغات			
1	كمية المصوغات الذهبية المشغولة التي تم فحصها ودمغها : (كغ)	10241,04925	10469,3047

	البند	عام 2016	عام 2017
	محلية	6151,8029	5817.9867
	مستوردة	4089,24635	4651,318
2	كمية السبائك الذهبية المستوردة المفحوصة (كغ)	6473,687	9363.223
3	كمية السبائك الفضية المستوردة المفحوصة (كغ)	1343,257	4432.392
4	كمية المشغولات الفضية المستوردة (كغ)	3656	4036.329
5	عدد الجولات التفتيشية	15	لا يوجد
6	عدد المحلات والمشاغل المشمولة بالجولات	129	لا يوجد
7	عدد عينات الفحص :	6694	6343
	مطابق	6562	6274
	مخالف	132	69
5- مديرية إدارة المعرفة			
1	عدد المواصفات والقواعد الفنية الأردنية المباعة	1930	1544
2	عدد الاستفسارات التي تم الإجابة عليها	4148	4335
6- وحدة المختبرات			
1	عدد العينات التي تم فحصها	7626	8608
7- وحدة الاعتماد			
1	عدد مختبرات الفحص التي تم اعتمادها لأول مرة	8	6
2	عدد مختبرات الفحص التي تم تجديد اعتمادها	4	13
3	عمليات المتابعة اللاحقة	28	42
4	عمليات التقييم لأول مرة	9	8
5	عدد الدورات التدريبية	10	17
8- مديرية الرقابة والتفتيش			
1	عدد المعاملات الجمركية التي تم التعامل معها	167540	150667
2	المعاملات المنجزة من قبل المندوبين في المراكز الجمركية (عدا جمرك عمان)	109370	106176
3	المعاملات المنجزة في مركز جمرك عمان	57641	43811
4	المعاملات التي لم يتم إدخالها إلى البلاد	501	522
5	المعاملات التي تم التنسيب بإتلاف محتوياتها		38
6	نسبة تنفيذ خطة مسح الأسواق	%100	%72
7	عدد حالات الإتلاف في المحلات التجارية والأسواق	167	89

	البند	عام 2016	عام 2017
8	عدد الزيارات للمصانع والمعامل لغاية الكشف عليها	776	675
9	عدد المصانع والمعامل المخالفة	47 إنذار + 4 إغلاقات	28 إنذار+3 إغلاق
10	عدد المصاعد التي تم الكشف عليها مبدئيا	2849	2233
11	عدد المصاعد التي تم الكشف عليها نهائيا	288	382
12	مجموع الشكاوي الواردة	364	366
13	مجموع الشكاوى المغلقة	359	366
9- مكتب إقليم الشمال			
1	عدد المعاملات الجمركية التي تم انجازها مباشرة من مركز الشيخ حسين	330	177
2	عدد المعاملات الجمركية التي تم انجازها مباشرة في الحرة الأردنية السورية	33	لا يوجد
3	عدد المحلات التجارية التي تم زيارتها والمشمولة بالجولات التفتيشية	859	468
4	عدد المحلات التجارية المخالفة	24	100
5	عدد محلات الصاغة التي تم زيارتها للتحقق من الدمغة	130	213
6	عدد المصانع/ المعامل التي تم زيارتها	3	6
7	عدد المصاعد التي تم الكشف عليها بشكل مبدئي	70	66
8	عدد المصاعد التي تم الكشف عليها بشكل نهائي	20	24
9	عدد مضخات المحروقات التي تم التحقق منها بشكل دوري	2145	2773
10	عدد مضخات المحروقات التي تم التحقق منها بشكل فجائي	1227	1986
11	عدد اسطوانات الغاز التي تم التحقق من وزنها	847	1772
12	عدد عدادات التاكسي التي تم التحقق منها دوريا(معايرة)	2876	2467
13	عدد محلات الصاغة التي تم زيارتها دوريا للتحقق من موازينها	97	صفر
14	عدد محلات الصاغة التي تم زيارتها فجائيا للتحقق من موازينها	صفر	146
15	عدد المحلات التجارية التي تمت زيارتها فجائيا للتحقق من موازينها	254	401
16	عدد المحلات التجارية التي تمت زيارتها فجائيا للتحقق من العبوات المعبئة مسبقا	8	لا يوجد
17	الإجراءات القانونية :		
	محلات تجارية (حجز بضائع مخالفة)	23	100
10- فرع إقليم الجنوب			

	البند	عام 2016	عام 2017
1	مجموع المعاملات الجمركية المنجزة في الفرع	77720	79000
2	عدد المعاملات التي تم التنسيب بعدم إدخالها(إعادة تصدير، اتلاف، معلق)	536	515
11- وحدة الشؤون القانونية			
1	حالات الإغلاق	20	51
	الرقابة/ معامل (خرسانة/طوب)	6	38
	المقاييس/محطات محروقات + وكالات غاز	14	13
2	تحويل للمحاكم	687	218
	المقاييس	68	73
	الرقابة	618	145
	المصوغات	1	صفر

الجدول رقم (2)

2) المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO):

الجدول رقم (3) أدناه يبيّن حجم التمويل للمشاريع التي تم دعمها في عام 2017 مقارنة بالعام 2016 :

اسم المشروع	عدد المشاريع التي تم دعمها 2016	حجم التمويل للمشاريع التي تم دعمها 2016	حجم الإستثمار للمشاريع التي تم دعمها 2016	عدد المشاريع التي تم دعمها 2017	حجم التمويل للمشاريع التي تم دعمها 2017	حجم الإستثمار للمشاريع التي تم دعمها 2017	ملاحظات / ملخص إنجاز 2017
مشروع دعم المؤسسات وتطوير الصادرات (JUMPII+) 2013-2014	---	---	---	---	---	---	لم يتم دعم مشاريع جديدة ، بسبب انتهاء الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي تم متابعة تنفيذ و اغلاق المشاريع التي تم توقيعها عامي 2015-2016 حيث تم متابعة 40 مشروع بقيمة (2,112,686) يورو.
مشروع دعم الخدمات (JSMPII) 2013-2015	---	---	---	---	---	---	لم يتم دعم مشاريع جديدة ، بسبب انتهاء الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي تم متابعة تنفيذ المشاريع التي تم توقيعها في عام 2015 حيث تمت متابعة 110 مشروع بقيمة (7,055,635) يورو.

صـــنـــدوق تنميـــة المحافظات (GDF)	7	1,995,960 دينار أردني	3,806,841 دينار أردني	16 مشروع	6,000,000 دينار أردني	11,000,000 دينار أردني	
حاضنات الأعمال	8	80,000 دينار أردني		متابعة المنح التي تم توقيعها في عام 2016.			تقديم خدمات الاحتضان لرياديي الأعمال من خلال حاضنات الشركة الأردنية للإبداع في محافظات (إربد، عجلون، مأدبا، الكرك، المفرق، معان)
برنـامج الترابطات الوطني	4	117,000 دينار أردني		يتم حاليا متابعة تنفيذ خطط التطوير مع الشركات.			- تم نشـر دعوة الاستفادة من المنحة ببداية شهر 2016/9 حيث تم نشر 5 اعلانات بالجرائد الرسمية. - تم تنظيم ورشتين في غرفة صناعة عمان والزرقاء. - تم استقبال (14) طلب. - تم اختيار 4 طلبات وتوقيع اتفاقية معهم لتحقيق ترابطات وطنية من خلالهم.
برنـامج الترابطات الدولي/ شـبكة المشـاريع الأوروبية EEN	10	---		16	--	--	- عدد الشركات التي تقدمت للاستفادة من خدمات شبكة المشاريع الاوروبية بلغ 21 شركة حتى نهاية شهر 2017/9 . - تم تنظيم وعقد الاجتماعات الثنائية بين الشركات الاردنية ونظيراتها من الشركات مع غرف التجارة والصناعة في دولتي التشيك وسلوفينيا خلال الفترة (8 – 15)/2017/10 وبلغ عدد الشركات المشاركة 7 شركات من الشركات العاملة في قطاع الصناعات الهندسية والبلاستيكية والكيماوية. - تم وضع 16 profile للشركات الأردنية على موقع شبكة المشاريع الأوروبية.
مشـروع الأسـواق الافتراضية	متوقف			32 مشروع			- تم اختيار 25 شخص لتأهيلهم ليصبحوا خبراء تصدير، اما العدد الذي أكمل التدريب ويعمل بشكل فعلي 7 خبراء تصدير فقط. - خلال المرحلة الاولى 2015 من المشروع تم تسجيل 42 شركة وفي

						المرحلة الثانية تم تسجيل 32 طلب من الشركات للاستفادة من البرنامج
مشروع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن 2014-2015 بالتعاون مع بنك الإستثمار الأوروبي" والذي سيتم تنفيذه خلال 2015-2017 وهو ممول من صندوق التحول التابع لمبادرة دوفيل	تدريب 70 مدرب أعمال، إعداد 3 خطط نمو	--	---	اعداد 75 خطة نمو			- التمويل منحة من بنك الإستثمار الأوروبي. - تم استقبال 340 طلب من مختلف محافظات المملكة حتى تاريخه من خلال اطلاق 3 دورات للبرنامج. - تم عقد 12 ورشات تدريبية للشركات المشاركة في البرنامج.
مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة			- تم تعيين 3 موظفين للمرصد. - تم الحصول على البيانات الأولية من GEM وسيتم التعاون مع مركز الدراسات في الجامعة الأردنية لكتابة التقرير الخاص لريادة الأعمال في الأردن 2016. - تم اقتراح ثلاثة عناوين بحثية.	- اعداد دراسة حول واقع الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى نهاية عام 2015. - اعداد دراسة تحليلية حول وضع الاردن في بدء ممارسة الاعمال بناء على التقرير الصادر عن البنك الدولي بهذا الخصوص، وقد تم تضمين الدراسة بعضا من التوصيات التي من شأنها ان تعمل على تحسين ترتيب الاردن ضمن الدول التي شملتها الدراسة. - جمع كافة المعلومات الخاصة بالشركات الصغيرة والمتوسطة من دائرة الاحصاءات العامة واية جهات معتمدة اخرى ذات علاقة - اعداد دراسة مسحية حول مفهوم الريادة والتوجه العالمي للمشاريع الريادية في الاردن وذلك حسب متطلبات المرصد العالمي للريادة (GEM) - إطلاق نظام الكتروني حول برامج التمويل المتاحة محليا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويسمى هذا النظام (Access to finance)	

الجدول رقم (3)

3) دائرة مراقبة الشركات (CCD):

- تبيّن الإحصائيات المأخوذة من دائرة مراقبة الشركات انخفاضاً في عدد الشركات المسجّلة العام 2017 مقارنة مع العام 2016، وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت رؤوس الأموال المسجّلة مقارنة مع العام 2016، ويوضح الجدول رقم (4) العمليات التي جرت على الشركات ورؤوس الأموال التي تم التعامل معها في العام 2017 وإجمالي إيرادات الدائرة في العام 2017 مقارنة مع العام 2016 :

المؤشر	2016	2017
عدد الشركات المسجلة	7,061	6,802
رؤوس أموال الشركات المسجلة (مليون دينار)	127,410,959	342,673,718
عدد الشركات الموقوفة	28,626	569
عدد الشركات المشطوبة	543	552
عدد الشركات المشطوبة وفقاً للمادة 277	100	1,064
عدد الشركات القائمة التي زادت رؤوس اموالها	797	723
مجموع رؤوس الأموال المضافة (مليون دينار)	676,791,246	793,846,743
عدد الشركات القائمة التي خفضت رؤوس اموالها	554	407
مجموع رؤوس الأموال المخفضة (مليون دينار)	411	274
عدد الشركات التي حولت	244	231
عدد الشركات تحت التصفية	1,321	1,840
إجمالي إيرادات الدائرة (مليون دينار)	11,016,864	12,565,678

الجدول رقم (4)

5) المؤسسة الاستهلاكية المدنية (JCSCC):

يمكن إيجاز إنجازات المؤسسة المدنية في عام 2017 مقارنة بالعام 2016 بالجدول رقم (5) :

المؤشر	2016	2017
صافي المبيعات (مليون دينار)	77,182,047	74,851,378
صافي المشتريات (مليون دينار)	69,944,703	68,276,903
معدل دوران المخزون	5.386	5.661
نسبة التداول	1.044	1.004
عدد الأسواق التي أدخل بها نظام الباركود	10	52
نسبة انخفاض أسعار المواد عن السوق المحلي	5.5%	13%
نسبة المواد الراكدة إلى إجمالي قيم المواد بسعر البيع	0	0
نوع الأصناف (عدد السلع)	5409	5838
عدد الأسواق في جميع محافظات المملكة	68	67
تحديث الاسواق	6	5
تركيب خلايا شمسية لتوفير الطاقة في الإدارة وسوق عين غزال	2	1

الجدول رقم (5)

الملاحق

ملحق رقم (1) : مؤشرات اقتصادية

وزارة الصناعة والتجارة والتموين -مديرية السياسات الاقتصادية

أبرز المؤشرات الاقتصادية للمملكة الأردنية الهاشمية

الناتج المحلي الإجمالي

الاهمية النسبية للقطاعات من الناتج المحلي بالاسعار الجارية

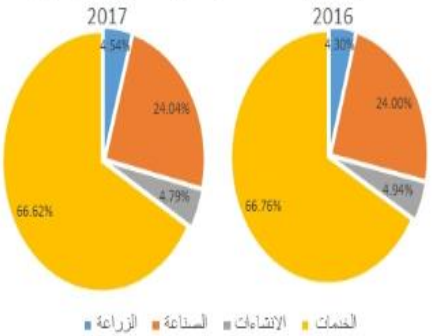

مؤشرات اقتصادية أساسية

- بلغ عدد السكان المقدر لعام 2017 (10.119 مليون نسمة) فيما بلغ العدد لعام 2015 (9.559 مليون نسمة)[2].
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام 2017 هو (2830 دينار)[1].
- بلغت نسبة البطالة لعام 2017 (18.3%) في حين بلغت نسبة البطالة لعام 2016 (15.3%)[2].

المؤشرات المالية والنقدية

بلغ حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية لعام 2017 (8687 مليون دينار)[1].

معدلات نمو القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار 2017 الثابتة[2]

معدل التضخم[1]

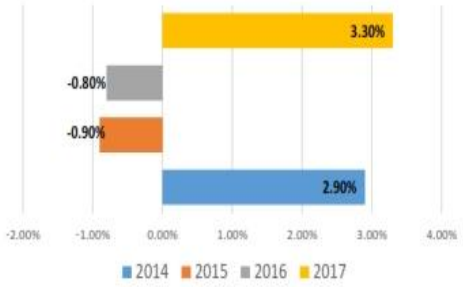

نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي[3]

عجز الموازنة بعد المنحج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[3]

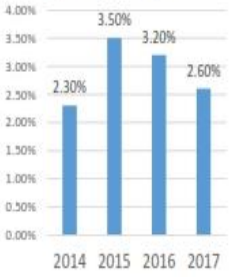

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة[2]

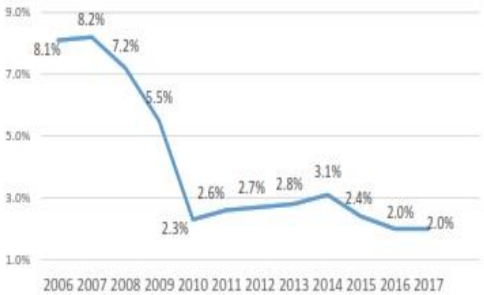

الاستثمار الاجنبي المباشر FDI (مليون دينار)[1]

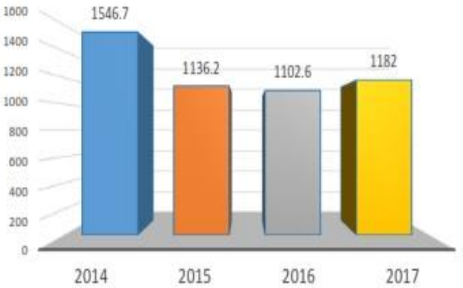

حوالات العاملين (مليون دينار)[1]

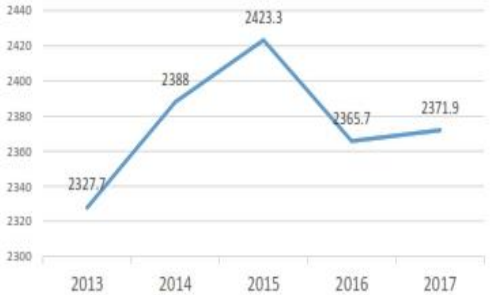

الصادرات

التوزيع الجغرافي للصادرات (مليون دينار) 2017[1]

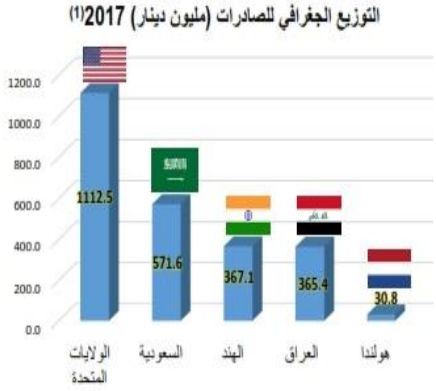

التركيب السلعي لصادرات 2017 الوطنية[1]

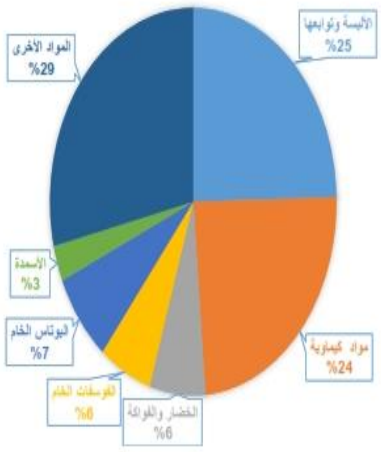

التجارة الخارجية 2017

التجارة الخارجية للاعوام 2016-2017

نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات[1]

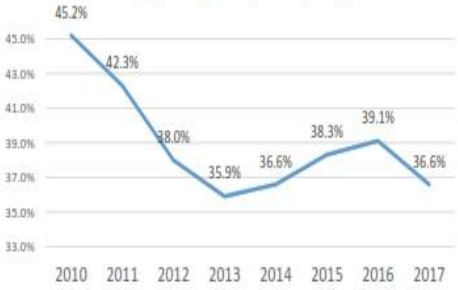

نسبة الصادرات الوطنية من الناتج المحلي الاجمالي 2017[1]

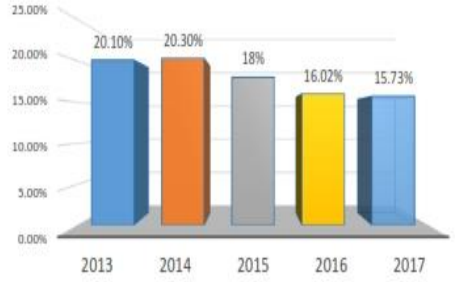

المستوردات

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار) 2017[1]

التركيب السلعي لمستوردات 2017[1]

وزارة الصناعة والتجارة والتموين -مديرية السياسات الاقتصادية

مؤشرات القطاع الصناعي

الانتاج الصناعي

نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي 2017[2]

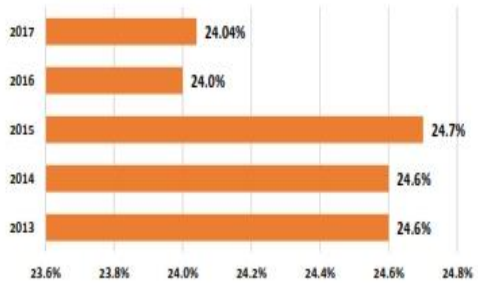

كميات الانتاج الصناعي 2016-2017[1]

العمالة والمنشآت في القطاع الصناعي[4]

الاستثمار

عدد الشركات المسجلة في القطاع الصناعي ورأس المال (مليون دينار) 2017[1]

حجم التداول في بورصة عمان في شركات القطاع الصناعي (مليون دينار) 2017[1]

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط الصناعي (قطاعي الصناعة والتعدين/ مليون دينار)[1]

الصادرات الصناعية

معدل النمو في الصادرات الصناعية 2017[1]

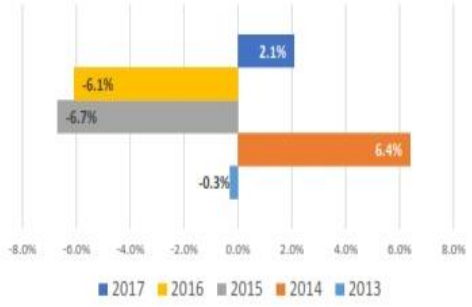

نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الوطنية 2017[1]

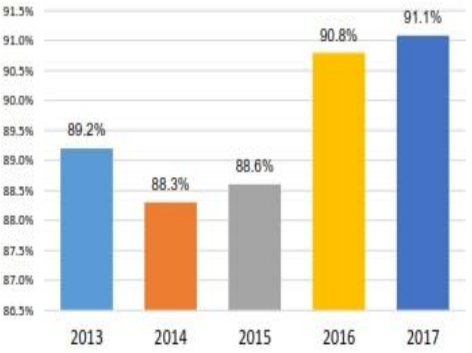

نسبة الصادرات القطاعية من الصادرات الصناعية 2017[4]

الأسعار العالمية لعام 2017

يتراوح السعر العالمي للشعير خلال 2017
(119.88 - 91.86) دولار/طن متري[7]

يتراوح السعر العالمي للقمح خلال 2017
(560 - 408) دولار/BU[6]

يتراوح سعر صرف اليورو للدولار خلال 2017
(1.2 - 1.04)[6]

يتراوح سعر صرف الباوند للدولار خلال 2017
(1.36 - 1.22)[6]

يتراوح سعر صرف الين للدولار خلال 2017
(0.0093 - 0.0085)[6]

يتراوح السعر العالمي للغاز خلال 2017
(3.42 - 2.59) دولار /MMBTU[6]

يتراوح السعر العالمي للنفط خلال 2017
(67.02 – 44.2) دولار/برميل[6]

يتراوح السعر العالمي للبوتاس خلال 2017
(219.5) دولار/طن[5]

يتراوح السعر العالمي للفوسفات خلال 2017
(89.5) دولار/طن[5]

يتراوح السعر العالمي للذهب خلال 2017
(1351.2 - 1151.7) دولار/طن[6]

المصادر:

1 النشرات الشهرية للبنك المركزي
2 دائرة الإحصاءات العامة
3 النشرات الشهرية لوزارة المالية
4 غرفة صناعة الأردن
5 موقع infomine.com
6 موقع Bloomberg.com
7 موقع indexmundi.com

ملحق رقم (2): اتفاقيات التجارة الخارجية

لجأ الأردن في منحاه الاقتصادي إلى تحرير أسواقه محققًا انفتاحًا على الأسواق الإقليميّة والدوليّة، وذلك في مَسعًى منه لتحفيز الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز تنافسية القطاع الخاص ومعالجة العوائق التي تحول دون انسياب حركة البضائع الأردنية إلى الأسواق الخارجية، فقد عمدت المملكة إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية مع كبرى الاقتصادات الدولية والتكتلات التجارية والتي وفرت للمنتجات الأردنية فرصة النفاذ إلى أسواق أكثر من مليار مستهلك.

انضمت المملكة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في العام 2000، تلاه توثيق للعلاقات الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توقيع اتفاقية تجارة حرة، تبعها توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة الإفتا (EFTA)، وتوقيع اتفاقيّة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمصادقة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى بهدف تحقيق التكامل العربي الشامل وتسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن ثم الانفتاح على الأسواق الآسيوية عبر اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة، وكان آخر الإتفاقيات الموقعة مع كلّ من تركيا وكندا تواليا.

تعدّ منهجية إبرام اتفاقيات تجارة تفضيلية من أنجح السبل لفتح أسواق تصديريّة للمنتجات المحليّة، بخاصّة أن الأردن سوق صغير نسبياً، إلى جانب إتاحة المزيد من الخيارات للمستهلك من حيث الجودة والسعر في ضوء المنافسة الموجودة في السوق المحلي وانعكاسها على أداء الصناعة المحلية. هذا وتستّمر الحكومة بمساعيها لفتح أسواق جديدة للصادرات الوطنية في الخارج وخاصة في الأسواق غير التقليدية مثل السوق الإفريقي، بغرض التخفيف من تداعيات الاضطرابات الإقليمية، لا سيما إغلاق الحدود مع الأسواق التقليدية المحيطة، والتي ألقت بظلالها على اداء مؤشرات القطاع الخارجي.

بلغت قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2017 ما قيمته 6.3 مليار دولار بارتفاع نسبته 1.6% مقارنة مع العام 2016، وبلغت قيمة المعاد تصديره 1.2 مليار دولار خلال عام 2017 بانخفاض نسبته (13.9%) مقارنة مع العام 2016. أما على صعيد المستوردات، فقد بلغت قيمتها 20.4 مليار دولار خلال عام 2017 بارتفاع نسبته 5.2% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2016.

استحوذت كلّ من الدول العربية، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا، والدول الأسيوية غير العربية على الجزء الأكبر من توزيع الصادرات الوطنية جغرافياً وبنسبة 46% و26% و19% لكلّ منها على التوالي خلال العام 2017، وأما المستوردات فقد توزعت جغرافياً بما نسبته 31% من الدول الآسيوية

غير العربية، تبعتها بنسب متقاربة لكلّ من الدول العربية ودول اتفاقية التجارة الحرة لشمال امريكا بنسبة 24% و22% على التوالي.

فيما يلي الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها المملكة:

1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وقعت الاتفاقية في العام 1997 ودخلت حيز النفاذ في مطلع العام 1998، وذلك بهدف إقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع بتاريخ 2005/1/1، حيث تم اعفاء السلع العربية المتبادلة بشكل كامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع منح معاملة خاصة للدول العربية الاقل نمواً.

وتعامل السلع التي يتم تبادلها في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة السلع الوطنية في الدول العربية، وذلك فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

وتبيّن مدى الاستفادة من التجارة البينيّة في المنطقة العربية باستحواذها على ما نسبته 46% من إجمالي الصادرات الوطنية إلى العالم، وما نسبته 24% من إجمالي المستوردات من كافة انحاء العالم خلال العام 2017، باعتبارها شريك تجاري رئيسي للمملكة، فقد ساهمت الاتفاقية في ارتفاع الصادرات الوطنية إلى الدول العربية من مليار دينار في العام 2005 لتصل إلى مليارين في العام 2017.

انخفضت الصادرات الوطنية في الفترة الممتدة (2013 – 2017) بمعدل انخفاض سنوي نسبته يتجاوز (10%)، كذلك انخفضت مستوردات المملكة من ما قيمته 4.8 مليار دينار في العام 2013 لتصل إلى ما قيمته 3.4 مليار دينار في العام 2017؛ بسبب الأوضاع الإقليمية غير المستقرة في المنطقة بالرغم من إمكانية السوق العربي في خلق وتطوير صناعات تكاملية واقتصادية متكاملة بين دول المنطقة، والتي ما زالت اقتصاداتها تتميّز بالتجزئة في عصر التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والدول الأسيوية.

هذا وسجلت الصادرات الوطنية ارتفاع طفيف خلال العام 2017 بنسبة تتجاوز 3% مقارنة مع العام 2016 لتبلغ قيمتها 2.1 مليار دينار، وحققت الواردات ارتفاعاً بما نسبته 11% لتبلغ قيمتها 3.4 مليار دينار خلال نفس الفترة.

يتمثّل التركيب السلعي للصادرات الوطنية في منتجات الصيدلة، والخضار والفواكه، والمواد البلاستيكية، والحيوانات الحية، والورق والكرتون بالإضافة إلى المنتجات الإلكترونية. أما المستوردات فقد توزعت على كلّ من منتجات الوقود المعدني والزيوت، والمواد البلاستيكية، الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والسكر ومصنوعاته كذلك المشروبات.

2. اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

وقع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24 بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1 وحلّت محلّ اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين في عام 1977، وفي الجانب الاقتصادي تهدف الاتفاقية إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بعد 12 سنة على دخولها حيز التنفيذ، حيث أعفيت المنتجات الصناعية الأردنية المنشأ المصدرة إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاقية حيّز النفاذ، مما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة في تلك الأسواق.

بالمقابل سُمحَ للصادرات الصناعية من الاتحاد الأوروبي دخول الأردن معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على مدى فترة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، باستثناء قائمة منتجات معينة، لتصل إلى التحرير الكامل في عام 2014.

وشهدت هذه الاتفاقية عجزاً في الميزان التجاري بين الجانبين لصالح الجانب الأوروبي الذي سجل في العام 2014 ملياري دينار، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها: الفرق في حجم السوق الأردني مقابل السوق الأوروبي، ومستوى التقدم التنموي لدى الدول الأعضاء، إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي تواجه القطاع الخاص الأردني مثل ارتفاع كلف الانتاج وصعوبة تحقيق قواعد المنشأ الأوروبية.

بلغت نسبة انخفاض الصادرات الوطنية حوالي 44% في عام 2015 لتبلغ قيمتها 121.4 مليون دينار مقارنة مع العام 2014، واستمرت الصادرات بالانخفاض في عام 2016 لتصل إلى ما قيمته 116.7 مليون دينار، ولنفس الفترة انخفضت المستوردات من الاتحاد الاوروبي بما نسبته 2.1% في عام 2015 لتبلغ قيمتها 3.1 مليار دينار أردني مقارنة مع العام 2014، وارتفعت في عام 2016 بما نسبته 5% لتبلغ 3.2 مليار دينار لنفس العام.

بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 124 مليون دينار في العام 2017 مقارنة مع ما قيمته 117 مليون دينار خلال العام 2016 لتسجل نمواً نسبته 6%، أما على صعيد المستوردات؛ فقد بلغت قيمتها حوالي 3.201 مليار دينار خلال العام 2017 مقارنة مع ما قيمته 3.288 مليار دينار خلال العام السابق، لتسجل تراجع نسبته 3%.

وفي العام 2016 تم توقيع قرار تبسيط قواعد المنشأ الأوروبية بين الأردن والاتحاد الأوروبي كأهم الإنجازات على مستوى العلاقات الثنائية في الآونة الأخيرة، والذي يعتبر أحد أهم نتائج مؤتمر لندن للمانحين للاستجابة والتخفيف من تداعيات أزمة اللاجئين السوريين في المملكة.

ويتضمن القرار الذي مدته عشر سنوات، تبسيط قواعد المنشأ المطبقة في إطار اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية وذلك لعدد من السلع الصناعية (52) فصلاً جمركياً والمنتجة في المنشآت الصناعية القائمة في (18) منطقة تنموية ومدن ومناطق وتجمعات صناعية، وذلك بشرط توظيف نسبة عمالة محددة من اللاجئين السوريين في المنشآت المستفيدة من القرار؛ بنسبة لا تقل عن 15% من اجمالي موظفي المصنع الواحد المتواجد في المنطقة الجغرافية المحددة في القرار خلال السنة الأولى والثانية من تاريخ دخول القرار حيز التنفيذ لتصل النسبة الى ما لا يقل عن 25% مع بداية العام الثالث من تاريخ تطبيق القرار.

بلغ عدد الشركات التي تقدمت بطلب الحصول على رقم تفويض للاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ الأوروبي 13 شركة منذ بدء العمل بالقرار وحتى نهاية العام 2017، تم منح 10 شركات رقم تفويض لاستيفائها جميع الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القرار، وتعمل هذه الشركات في قطاعات مختلفة وهي البلاستيك، والصناعات المعدنية، والمنظفات، والألبسة، والأسلاك والكوابل الكهربائية.

قامت ثلاث شركات فقط بالتصدير إلى الاتحاد الأوروبي بموجب القرار، وهذه الشركات هي؛ شركة الفيحاء للصناعات البلاستيكية، وشركة الرابح العالمية للصناعات البلاستيكية، والروضة للصناعات المعدنية وبلغ مجموع صادراتها حوالي 1.7 مليون يورو، توزعت هذه الصادرات جغرافياً داخل الاتحاد الأوروبي على كلّ من اسبانيا، وقبرص، وفرنسا، وبلجيكا، وهنغاريا.

قدمت المملكة مقترحاً لتعديل أحكام وبنود القرار بما يضمن تبسيط اضافي لقواعد المنشأ خلال اجتماعات المجموعة المواضيعية الأردنية–الأوروبية والعمل جاري للتفاوض مع الاتحاد الاوروبي حول هذا المقترح، نظراً للتحديات التي تواجه القطاع الخاص عند تطبيق القرار والتي تحول دون تحقيق الاستفادة المرجوة منه.

3. اتفاقية الدول الأوروبية للتبادل الحر (الافتا)

وقع الأردن ورابطة الدول الأوروبية (الافتا) التي تضم كلّ من سويسرا، ولختنشتاين، وايسلندا، والنرويج على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بتاريخ 2001/6/21، بغرض إيجاد الإطار المناسب لتطوير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وتنويعه على أسس من المساواة وتحقيق المصالح المشتركة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/9/1.

تغطي الاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في عدد من المجالات كحقوق الملكية الفكرية وشؤون الجمارك والأنظمة والقواعد الفنية، وتنص على إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات الاقتصادية في الأردن والتي قد تواجه بعض الصعوبات نتيجة للتكيف الهيكلي لعملية التحرير التجاري.

وفي الجانب العملي تصل الاتفاقية إلى التحرير التجاري الكامل بانتهاء فترة انتقالية مدتها (12) عام يقوم خلالها الأردن بالتخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على مستورداته من السلع الصناعية من منشأ دول الافتا، في حين تدخل السلع الصناعية الأردنية المنشأ إلى أسواق دول الافتا معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

تتميّز هذه الاتفاقية بتذبذب حجم التجارة وإن كانت تميل لصالح دول (الافتا)، بلغت نسبة النمو في المستوردات من دول الافتا ما نسبته 8.5% خلال العام 2010 لتبلغ قيمتها 98.3 مليون دينار مقارنة مع العام 2009، واستمرت المستوردات في النمو للفترة الممتدة 2010 – 2015 لتحقق معدل نسبة نمو سنوي تتجاوز 54%، حيث حققت قيمة المستوردات قفزة نوعية في العام 2013 لتبلغ 372 مليون دينار خلال هذه الفترة، وبلغت الصادرات الوطنية خلال العام 2010 ما قيمته 45 مليون دينار وهي أعلى قيمة مسجلة منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة، حيث انخفضت الصادرات الوطنية خلال فترة الخمس سنوات لتصل في عام 2015 ما قيمتها 2.5 مليون دينار أردني أي بنسبة انخفاض تقارب 95%.

سجلت الصادرات الوطنية إلى دول الافتا ما قيمته 1.7 مليون دينار خلال العام 2017 بانخفاض مقداره 0.5 مليون دينار عن القيمة المسجلة في عام 2016، وفي جانب المستوردات فقد بلغت ما قيمته 216.5 خلال العام 2017 لتسجل انخفاض مقداره 13.5 مليون دينار عن العام 2016.

وتتسّم هذه الاتفاقية بمحدوديتها لسببين: الأول هو أنّ معدل التبادل التجاري مع لختنشتاين وايسلندا عادة لا يتجاوز الصفر لمحدودية أسواقهما، والثاني لارتفاع القيمة النقدية لمنتجات سويسرا والنرويج.

تصدّر المملكة إلى دول الافتا منتجات الأدوية، ومنتجات الحديد والصلب، وتستورد من دول الافتا كلّ من منتجات الأدوية، ومحضرات الحبوب، والآلات والمعدات والمنتجات الكهربائية.

4. اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة

وقّع الأردن وسنغافورة على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2004/5/16 ودخلت حيز النفاذ في 2005/8/22، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسنغافورة وتنمية الشراكات بين البلدين نظراً لما تتمتع به سنغافورة من خبرات في التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا وتطوير المناخ الاستثماري.

كما تهدف الاتفاقية إلى رفع مستوى التبادل التجاري في السلع والخدمات بين البلدين، إلى جانب إيجاد فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية من خلال ما تسمح به من إمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كلّ من الأردن وسنغافورة باتفاقيات تجارة حرة.

وبموجب الاتفاقية تدخل السلع الأردنية إلى السوق السنغافوري معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تخضع السلع السنغافورية المنشأ المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تراوحت بين (5) و(10) سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. كما توفر الاتفاقية إجراءات خاصة بالحماية ومكافحة الدعم والإغراق في حال تضرر الصناعات المحلية جراء التحرير.

حققت الصادرات الوطنية إلى سنغافورة نمواً بما نسبته 114% خلال العام 2015 لتصل إلى ما قيمته 7.3 مليون دينار مقارنة مع العام 2014، كذلك الحال بالنسبة للمستوردات من سنغافورة التي حققت نمواً يتجاوز 43% خلال عام 2015 لتبلغ قيمتها 94.2 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 65.5 خلال العام 2014.

كما حققت الصادرات الوطنية إلى سنغافورة نمواً يتجاوز نسبته 38% خلال العام 2017 لتبلغ 1.8 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 1.3 مليون دينار خلال العام 2016، وانخفضت المستوردات من سنغافورة بما نسبته 47% خلال عام 2017 لتبلغ 17.7 مليون دينار مقارنة مع العام السابق.

تصدّر المملكة إلى سنغافورة الملابس والاكسسوارات، والآلات الكهربائية، والرصاص ومنتجاته بالإضافة إلى الأسمدة، وتستورد من سنغافورة منتجات البلاستيك، والآلات الكهربائية والأجهزة الميكانيكية.

5. اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية

بهدف تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن والولايات المتحـدة الأمريكية، وقع البلدان على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة في 2000/10/24 والتي أصبحت نافذة فـي 2001/12/17.

تغطي هذه الاتفاقية مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقـوق الملكية الفكريـة والبيئة والعمـل والتجارة الإلكترونية. وبموجبها تم تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين البلدين من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على هذه السلع وصولاً الى الإعفـاء الكامل، وقد استثني من الإعفاء من الرسـوم الجمركيـة: التبغ ومنتجات الفصل (24) والمشروبات الكحولية التي تخضع لتخفيض الرسوم الجمركية.

تعدّ الاتفاقية الأكثر نجاحاً والأكثر استغلالاً من قبل المصدرين الأردنيين، وذلك لسهولة تحقيق مبدأ قواعد المنشأ مقارنة بالاتفاقيّات الأخرى، وتحقق الصادرات الأردنية نمواً مطرداً على مدى السنوات المتتالية، وإن انخفضت نسبة النموّ مع الزمن فذلك قد يشير إلى أن المصدّر الأردني قد وصل إلى قدرته الإنتاجية القصوى بالنسبة لمدخلات الإنتاج المحدودة سواء كانت من التكنولوجيا أو المواد الأولية.

تخطت الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية المليار دينار خلال عاميّ 2015 و2016، وعلى جانب المستوردات بلغت في عام 2015 ما قيمته 894.7 مليون دينار وفي العام 2016 ما قيمته 952.2 مليون دينار، وبذلك حقق الأردن وفراً في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة خلال هذين العامين.

ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.8% خلال العام 2017 لتبلغ 1.1 مليار دينار أردني مقارنة مع العام 2016؛ لتشكّل ربع الصادرات الوطنية الكليّة إلى العالم. أما بالنسبة للمستوردات، فقد ارتفعت قيمة المستوردات بشكل واضح من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 49.1% خلال نفس العام لتبلغ 1.4 مليار دينار أردني.

أهم الصادرات الوطنية المتجهة إلى الولايات المتحدة تركزت في منتجات الملابس والإكسسوارات، تبعها الاحجار الكريمة، ثم المنتجات الدوائية بالإضافة إلى الأجهزة والأدوات الآلية وأجزاءها، وعلى صعيد المنتجات المستوردة فأبرزها على الأجهزة والأدوات الآلية وأجزاءها، والسيارات، والوقود المعدني، والحبوب.

وانسجاماً مع خطة تحفيز النمو الاقتصادي للأعوام الخمسة المقبلة والتي تستهدف تعزيز وتنمية أداء التجارة الخارجية الأردنية، وزيادة الصادرات الوطنية الى الاسواق التقليدية، وفتح اسواق جديدة وواعدة للصادرات، وتقليص العجز في الميزان التجاري في إطار الشراكة الوثيقة مع القطاع الخاص. تم إطلاق مبادرة وطنية باسم "ائتلاف التجارة" بهدف تعزيز المنافع والفرص التي تتيحها اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية والولايات المتحدة الامريكية وزيادة فرص التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين، بحيث تساهم في زيادة لا تقل عن 25% من حجم التبادل التجاري البيني والاستثمارات المتبادلة على مدى السنوات الخمس المقبلة. ولغرض تحقيق هذا الهدف يوفر ائتلاف التجارة منصة للحوار وتبادل الخبرات بين الأعضاء من القطاعين العام والخاص لوضع وتنفيذ خطط عمل مبرمجة ضمن المحاور الرئيسية الثلاث المنبثقة عن الائتلاف المتمثلة في التجارة والاستثمار ودعم وتطوير السياسات.

6. اتفاقية التجارة الحرة مع كندا

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2009/6/28 ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 2012/10/1، حيث تعدّ هذه الاتفاقية أول اتفاقية تجارة حرة وقعتها كندا مع دولة عربية إلى جانب التوقيع على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية للتعاون في مجال العمل وأخرى في مجال البيئة، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وكندا وتنمية الشراكات بين البلدين، كما تساهم في رفع مستوى التبادل التجاري في السلع بين البلدين إلى جانب إيجاد فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية عن طريق ما تسمح به من نفاذ إلى الأسواق وإمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كلّ من الأردن وكندا باتفاقيات تجارة حرة.

بموجب هذه الاتفاقية تدخل السلع الأردنية إلى السوق الكندي معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، بينما تخضع السلع الكندية التي يستوردها منها الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين 3 – 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، إلى جانب اعتماد قائمة محدودة للسلع الحساسة لكلا الطرفين تكون مستثناة من التخفيض الجمركي.

ارتفعت الصادرات الوطنية إلى كندا بما نسبته 12.6% في عام 2015 لتصل قيمتها إلى 38.3 مليون دينار مقارنة مع العام 2014، واستمرت الصادرات في الارتفاع خلال العاميّن اللاحقين محققة

نسبة نمو 8.3% في عام 2016 ونسبة تتجاوز 4.3% في العام 2017 لتصل قيمة الصادرات الوطنية 43.3 مليون دينار خلال العام 2017.

وفي جانب المستوردات، فقد انخفضت قيمة المستوردات من كندا بمقدار 5.8 مليون دينار أردني خلال العام 2015 لتصل إلى ما قيمته 37 مليون دينار مقارنة مع العام 2014، ثم عاودت الارتفاع في العامين اللاحقين؛ لتبلغ ما قيمته 39.4 مليون دينار في العام 2016 وما قيمته 42.7 مليون دينار في العام 2017.

وفي المحصلة، يميل الميزان التجاري بين المملكة وكندا إلى جانب الأردن، حيث حققت المملكة فائض في الميزان التجاري مقداره 0.6 مليون دولار خلال العام 2017.

أهم المنتجات الوطنية المصدرة إلى كندا تشّمل الملابس والاكسسوارات، والأحجار والمعادن الثمينة، والخضار، وتركزت المستوردات في السيارات والخضار، والحبوب والمنتجات الدوائية بالإضافة إلى الأجهزة الميكانيكية.

7. اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا

وقع الأردن وتركيا على اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بتاريخ 2009/12/1 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2011/3/1، وتشمل الاتفاقية أطر تطوير العلاقات التجارية الثنائية بين الأردن وتركيا من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة التي تقع في نطاقها الرسوم الجمركية والحصص الكمية (الكوتا) والمواصفات والصحة النباتية وتدابير الحماية ومكافحة الإغراق وقواعد المنشأ والمنافسة العادلة ومنع الاحتكار وتدابير الدعم والإجراءات التعويضية وحماية الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والتعاون الاقتصادي والتقني وفض النزاعات.

بموجب الاتفاقية، تدخل السلع الصناعية الأردنية المنشأ السوق التركي معفاة من الرسوم الجمركية، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في القائمة الحساسة (الملحق الثاني List A of Annex II)، في حين جرى الاتفاق على أن تدخل السلع التركية المنشأ إلى السوق الأردني على فترة انتقالية مدتها (8) سنوات ابتداءً من عام 2011، حيث اعتُمدت ثلاث قوائم للتخفيض الجمركي التدريجي على البنود الجمركيّة الواردة في كلّ قائمة وفقاً لمدة زمنية محددة، باستثناء السلع الواردة في القائمة الحساسة (الملحق الثاني List A of Annex II) كان معدل التجارة المتبادلة والآفاق المفتوحة لها.

سجلت الصادرات الوطنية إلى تركيا انخفاضاً بما نسبته 40% خلال العام 2015 لتصل إلى ما قيمته 68.4 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 115.6 خلال العام 2014، كذلك الحال بالنسبة للمستوردات

من تركيا التي انخفضت بما نسبته 11% خلال عام 2015 لتبلغ قيمتها 537.3 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 604 مليون دينار خلال العام 2014.

ارتفعت الصادرات الوطنية إلى تركيا بما نسبته 14.2% خلال عام 2017 لتصل قيمتها إلى 73.7 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 64.5 مليون دينار المسجلة في العام 2016، أما على صعيد المستوردات فقد ارتفعت بمقدار 12 مليون دينار أردني لتصل قيمتها إلى 484.3 مليون دينار خلال العام 2017 مقارنة مع القيمة المتحققة في عام 2016 والتي بلغت 472.2 مليون دينار.

أهم المنتجات الوطنية المصدرة إلى تركيا تشّمل الأسمدة، والآلات والمعدات الكهربائية، والتبغ، والمنتجات الدوائية، أما المستوردات فقد تركزت في الآلات والأجهزة الميكانيكية، والملابس والإكسسوارات، والآلات والمعدات الكهربائية كذلك منتجات الحديد والصلب.

وفي ضوء الاهتمام الأردني في تحقيق الاستفادة المتبادلة من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين، وفي إطار تعزيز آليات التعاون الثنائي في مختلف المجالات الاقتصادية بما في ذلك سبل زيادة وتنويع قاعدة التبادل التجاري بين البلدين وجذب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة العالية على الاقتصاد؛ عقدت اجتماعات الدورة الثانية لمجلس الشراكة الأردني – التركي في أنقرة خلال الفترة 28 – 2017/9/29، والتي تم خلالها إعلام الجانب التركي برغبة الأردن اعادة النظر باتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا ما لم تؤد خلال الفترة المقبلة إلى زيادة صادراتنا الوطنية إلى السوق التركي وتساهم في جذب الاستثمارات التركية ذات القيمة المضافة للأردن.

الجدول رقم (6) أدناه يبيّن أهم الشركاء الخارجيين والتكتلات الاقتصادية في الصادرات والمستوردات على النحو الآتي:

أهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية خلال عامي 2016 و2017							
(القيمة بالمليون دينار أردني)							
الصادرات الوطنية				المستوردات			
التكتلات الاقتصادية	2016	2017	نسبة التغير (%)	التكتلات الاقتصادية	2016	2017	نسبة التغير (%)
دول منطقة التجارة الحرة العربية	**2139.2**	**2068.6**	**-3.3**	**دول منطقة التجارة الحرة العربية**	**3137.4**	**3469.7**	**10.6**
منها السعودية	646.6	571.6	-11.6	منها السعودية	1673.8	1956.0	16.9
دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا	**1085.3**	**1160.0**	**6.9**	**دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا**	**1123.0**	**1687.0**	**50.2**
منها الولايات المتحدة	1041.2	1112.5	6.8	منها الولايات المتحدة	952.2	1420.2	49.1
الدول الأسيوية غير العربية	**785.0**	**809.5**	**3.1**	**الدول الأسيوية غير العربية**	**4548.7**	**4510.2**	**-0.8**
منها الهند	347.1	367.1	5.8	منها الصين الشعبية	1911.7	1962.2	2.6
دول الاتحاد الأوروبي	**116.9**	**124.5**	**6.5**	**دول الاتحاد الأوروبي**	**3296.5**	**3166.6**	**-3.9**
منها هولندا	22.8	30.8	35.1	منها المانيا	625.7	639.3	2.2
باقي التكتلات الاقتصادية	**270.1**	**311.6**	**15.4**	**باقي التكتلات الاقتصادية**	**1614.8**	**1655.1**	**2.5**
منها المنطقة الحرة	203.0	229.2	12.9	منها الأرجنتين	208.0	214.6	3.2
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ قسم التجارة الخارجية/ تقرير إحصاءات التجارة الخارجية خلال كانون الأول 2017							

جدول رقم (6)

تم بحمد الله